جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان :علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

# أثر التحرير المصرفي على النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر (1980-2014)

**إعداد الطلبة:**

خشيبة محمد فوزي

بن ناصر سليم

دشري علي

**إشراف الدكتور:**

عادل زقرير

**مساعد مشرف:**

طارق قدوري

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| عقبة ريمي | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي | رئيسا |
| نصر ضو | أستاذ محاضر ب | جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي | عضواً مناقشاً |
| عادل زقرير | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| طارق قدوري | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي | مشرفاً ومقرراً |

**الموسم الجامعي: 2017-2018**

# شكر وعرفان

الحمد والشكر لله على عظيم فضله وجميل عطاءه

في هذا المقام لايسعنا إلا ان نتقدم بأسمى عبارات الشكر والأمتنان إلى الاستاذين:

**عادل زقرير وطارق قدوري**

على نصائحهما القيمة طوال فترة انجاز هذه المذكرة،

وإلى كل اعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورهم للمشاركة في إثراء

جوانبه.

والشكر موصول لباقي الأساتذة الكرام وكافة طاقم كلية العلوم الإقتصادية على السعي الجاد من قبلهم

لتوفير الظروف الملائمة لطلب العلم

**الملخص باللغة العربية:**

تشهد معظم دول العالم اتجاها متماشيا نحو الانفتاح وتحرير اقتصادياتها رغبة منها في تحقيق مجموعة الأهداف التنموية، حيث تعد الجزائر إحدى هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي رغبة في تحديد هذه الأهداف.

حيث تهدف هذه الدراسة إلي معالجة الموضوع من ناحية نظرية وتجريبية تم من خلالها التطرق إلي الأسس النظرية لسياسة التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الإقتصادي، ولتوضيح العلاقة تم إجراء دراسة قياسية ببناء نموذج قياسي بطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيت تم اختيار ستة متغيرا ت يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من مصفوفة التطور المصرفي والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري والتضخم بأسعار المستهلكين، ونسبة تراكم رؤوس الأموال الثابت مضافا إليها التغير في المخزون، وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الإقتصادي، وذلك للفترة الممتدة من 1980-2014.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة على أن سياسة التحرير المصرفي التي اتبعتها الدولة الجزائرية كان لها أثر فعال وإيجابي في رفع معدلات النمو الإقتصادي المحققة.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع مالي، تحرير مالي، تحرير مصرفي، نمو اقتصادي، ناتج المحلي الإجمالي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

## Summary:

Most of the countries in the world are witnessing a trend towards openness and liberalization of their economies, a desire of these countries to achieve the set of development goals. Algeria is one of those countries that have been oriented toward openness and financial and banking liberalization in order to define these goals.

The objective of this study is to address the issue in terms of both freshness and experimentation, in which the theoretical foundations of the policy of banking liberalization and its relationship to economic growth were discussed. In order to clarify the relationship, a standard study was conducted by constructing a standard model in the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method. Six variables The dependent variable represents the per capita share of the gross domestic product, while the independent variables in the matrix of banking development, government spending, trade openness, inflation at consumer prices, the percentage of fixed capital accumulation plus the change in stock, In order to try to model the relationship between the evolution of the banking system and economic growth, for the period from (2014-1980).

In this study, we found that the policy of banking liberalization adopted by the Algerian state has had an effective and positive impact on raising the economic growth rates achieved.



**Keywords:** financial sector, financial liberalization, banking liberalization, economic growth, gross domestic product (GDP), **A**utoregressive Distributed Lag Models (ARDL).

# المقدمة العامة

## I. تحديد اشكالية البحث:

بعد الأزمة الإقتصادية التي شهدها العالم سنة 1929 أصبح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والمالي أمرا ضروريا لا مفر منه، فتلاشت الأهمية التي كانت تحظى بها مبادئ النظرية الكلاسيكية اللبرالية في الاقتصاد العالمي كمبدأ اليد الخفية لـ (*Smith* 1776) ومبدأ قانون المنافذ لـ (*Say* 1806)، كل هذا كان وراء ميلاد عصر للاقتصاد العالمي سمي بالعصر الكينزي الجديد، أو عصر احتكار الدولة للنشاطات الإقتصادية والمالية، وقد دعا ( *Keynes*1936) في نظرياته إلى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى فرض الدولة على النظام المالي والجهاز المصرفي، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الاستثمار وبتالي زيادة مستوى النمو الإقتصادي.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح تدخل الدولة في عملية تحقيق تنمية الإقتصادية يعرف تأييدا واسعا من طرف كل دول العالم المتقدمة منها والنامية، وتجلى ذلك في شروع حكوماتها في فرض العديد من القيود والضوابط ومختلف أشكال الرقابة والسيطرة على أنظمتها المالية وخاصة على أجهزتها المصرفية، وهذا ما أنعكس سلبا على المجال الإقتصادي خاصة المجال المصرفي وهذا ما نتج عنه ما أسماه بسياسة الكبح المالي (*Mackinnon and Chow* 1973).

وبعد نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فشلت القطاعات المالية والمصرفية لأغلب الدول النامية بتعبئة القدر الكافي من الإدخار المحلي، مما زاد من عجز في موازين مدفوعاتها وكان من الصعب على هذه الدولة آنذاك الحصول على تمويل خارجي في شكل ديون خارجية تغطي من خلالها هذا العجز وذلك بسبب الأوضاع الإقتصادية و المالية العالمية الصعبة التي كانت سائدة في ذلك الوقت (انهيار النظام النقدي الدولي 1973، أزمة الديون 1983،وهذا كله جعل الدولة تلجا الى البحث عن سياسة اصلاح اقتصادية ومالية معمقة، وذلك من أجل إعادة هيكلة وتحرير قطاعاتها الإقتصادية والمالية حيث تم انتهاج سياسة اقتصاد المبني على مجموعة من المبادئ أهمها مبادئ (سياسة التحرير المالي) الذي جاء بها كل من (*Mackinnon and Chow* 1973) وذلك من أجل زيادة المنافسة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية في

عمل الجهاز المالي وأيضا الالتزام بالمعايير والنظم الدولية والقانونية والرقابية من أجل ضمان سلامة العمليات المالية والمصرفية ورفع معدلات النمو الإقتصادي.

هذا، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت فكرة التحرير المالي والمصرفي، وذلك بعد ما خلفه الكبح المالي من آثار سلبية، الأمر الذي أستلزم إصلاحات بغية التحول من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق القائم على أسس ليبرالية تتركز على تحليل الإقتصادي والمالي للأنشطة، حيث نجد دولة الجزائر قامت بتحرير قطاعها المصرفي من خلال برنامج صندوق النقد الدولي 90-10 والذي بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري، حيث عملت على تحسينه وزيادة نموه وبذلك زيادة التعبئة الادخارية ومنه زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبذلك رفع معدلات النمو الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس، يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير سياسة التحرير المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة التالية:

1)ما المقصود بظاهرة التحرير المالي والمصرفي؟

2)ما هو واقع ظاهرة التحرير المالي والمصرفي في الجزائر؟

**II. فرضيات الدراسة:**

- التحرير المالي والمصرفي هو ظاهرة ناتجة عن ممارسات الكبح المالي والمصرفي؛
- يوجد أثر معنوي لمؤشر التحرير المالي والمصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

**III. مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية للبحث في مجال البنوك والتمويل؛
- التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي؛
- الرغبة في التعرف على التحرير الذي عرفه النظام المالي والمصرفي وأثره على النمو الإقتصادي الجزائر.

**IV. أهمية وأهداف الدراسة:**

تتبع أهمية الموضوع في الدور الهام الذي يلعبه تحرير القطاع المصرفي في التنمية الإقتصادية وزيادة معدلات النمو في الجزائر كاتجاه نحو البنوك الشاملة والاندماج والخوصصة وانفتاح الأسواق وهو ما يعرف بالتحرير المصرفي مما يؤدي الى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال في مختلف القطاعات الإنتاجية ومن هذا المنطق كان من الضرورة تسليط الضوء على الاهتمام بالقطاع المصرفي وتفعيل دوره في النشاط الإقتصادي. هذا ويتم السعي من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- التعرف على أهمية التحرير المصرفي في الجزائر وعلاقته بالنمو الإقتصادي؛
- الوقوف على أداء القطاع المصرفي في الجزائر، وأهم العوامل المؤثرة عليه ايجابا لتحسين النمو الإقتصادي.

**V. حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** النمو الإقتصادي في الجزائر؛
- **الحدود الزمنية:** فترة الدراسة كانت 1980-2014.

**VI. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج التاريخي (الاسترادي):** والذي تم الاستعانة به لتتبع مسار تطور وإصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة (1980-2014).

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرتي تحرير الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، والتعبير عنهما كيفيا ونوعا، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقميا لكل ظاهرة موضحا مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها بالبعض.

– **منهج دراسة الحالة:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، ويعزى استخدامه إلى محاولة الوقوف على مدى تطور ظاهرة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري، ومدى مساهمة هذا التحرير في تحقيق النمو الاقتصادي.

– **المنهج القياسي:** وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان التحرير المالي والمصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟. وقد تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ويستند هذا النموذج إلى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، يأتي من ضمنها مؤشر التطور المصرفي. وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تم ترتيبها تصاعديا بدء من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:

– المسح المكتبي من خلال الكتب، والرسائل والأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية والمتوفرة باللغة العربية والانجليزية والفرنسية، والمتعلقة بالموضوع.

– بالنسبة للإحصائيات، فقد تم إجراء مسح رقمي لكل من بنك الجزائر، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات، وبيانات البنك الدولي.

## VII. هيكل الدراسة:

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وبابين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول،** ويشمل الدراسة النظرية تحت عنوان التحرير المصرفي والعلاقة التي تربط التحرير المصرفي بالنمو الإقتصادي وهو مدخل الدراسة وشرحا لموضوع المذكرة، وهو بدوره مقسم إلى ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول المفاهيم النظرية للنمو الإقتصادي، والمبحث الثاني ماهية التحرير المصرفي، والمبحث الثالث يسلط الضوء على أهم الدراسات السابقة التي تناولت وعالجت موضعنا.

- **أما الفصل الثاني،** فيمثل الدراسة التطبيقية تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر التحرير المصرفي على النمو الإقتصادي وهو بدوره مقسم إلى مبحثين، المبحث الأول التحرير المصرفي في الجزائر 1980-2014، والمبحث الثاني تحت عنوان منهجية الدراسة القياسية لأثر تحرير الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980- 2014.

# الفصل الأول

# ماهية التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

- تمهيد:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية حول التحرير المصرفي

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول علاقة التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي

- خلاصة الفصل

**تمهيد:**

يُعتبر القطاع المصرفي أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني ويساهم في تحريك عجلة التنمية، حيث أخضع لمختلف أشكال الرقابة ولمجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والمصرفي من طرف الحكومة، حيث لا تسمح هذه الإجراءات للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المالية المتاحة وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلي إقامة إصلاحات جذرية على مستوي أنظمتها المالية والاقتصادية لتحقيق الأهداف التي خططت لها لتدعيم النمو الاقتصادي.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل أن نبرز أثر تحرير المصرفي علي النمو الاقتصادي، حيث تم تقسيم الفصل كالآتي:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية حول التحرير المصرفي

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول علاقة التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي

## المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي هدفاً جوهرياً للسياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة، والتي تعنى أساساً برفاهية الفرد وتحسين مستوى معيشته، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الدخل الفردي الحقيقي، والذي يعتبر أهم مؤشر على مدى نمو اقتصاد أي دولة.

### المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي (المفهوم – المقاييس)

#### الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مؤشراً ليس من السهل تعريفه تعريفا شمالا، حيث استخدم الاقتصاديون أكثر من مفهوم للدلالة على ظاهرة النمو الاقتصادي، وكان أكثرها شمولاً يتمثل في ما يلي:

- يمكن النظر للنمو الاقتصادي على أنه: يتمثل في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي خلال فترات زمنية متعاقبة وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن.
- وقد عرفه (Hubbard :2008،480) بأنه الزيادة الناتجة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة[1].

وهكذا يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي الناتجة عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة، مما ينجم عنها زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

[1] ازهار عبد الصبار، **اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي (2000-2011)**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد، الحادي عشر، العراق، ص: 269

**الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي**

**أولا: الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار يدل على متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية، لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

**ثانيا: الدخل الوطني الكي المتوقع:** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصاً لدى الدول التي تمتك موارد غنية كامنة معطلة.

**ثالثا: متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقاً بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج.

**رابعاً: معادلة "Singer"**: حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني،

و P=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=−0.5)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم المتغيرات التفسيرية لبض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلاً بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%[1].

## الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

**الجدول رقم (1−01): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2]**

| أوجه الاختلاف | النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|---|
| **المضامين** | يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الدولة | التنمية الاقتصادية تعني المتغيرات في الدخل والادخار والاستثمار جنبا إلى جنب مع تغيرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدولة |
| **العوامل** | يرتبط النمو بزيادة تدريجية في واحدة من مكونات الناتج المحلي الاجمالي (الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، صافي الصادرات) | تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، وانخفاض في احصائيات عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان |
| **القياسات** | الكمية: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | النوعية: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي (GDI)، مؤشر الفقر البشري (HPI) ووفيات الرضع ...إلخ |
| **الآثار** | يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد | تجلب التغيرات النوعية والكمية في الاقتصاد |

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، 2013، ص22.

[2] عادل زقرير: **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014−2015)، ص: 9.

| | | |
|---|---|---|
| **الملاءمة** | النمو الاقتصادي مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة، بل أنه يستخدم علة نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية | التنمية الاقتصادية هي أكثر ملاءمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية |
| **النطاق** | يهتم النمو بزيادة في الناتج الاقتصادي | تهتم بالمتغيرات الهيكلية في الاقتصاد |

## المطلب الثاني: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي

### الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي[1]:

**1. كمية ونوعية الموارد البشرية:**

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان. كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

[1] بناني فتيحة: **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، 2008-2009، ص: 08.

**2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية**

يعتمد انتاج اقتصاد معين نموه الاقتصادي علي كمية ونوعية موارده الطبيعة كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي الي الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

**3. تراكم رأس مال**

علي المجتمع التضحية بجزء من استهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

أ. توقعات الأرباح.

ب. السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعية المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

**4. معدل التقدم التقني:**

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق انتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

**5. العوامل البيئية:**

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات

النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

**6. التخصص والانتاج الواسع:**

وهو الذي دعا اليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

**الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي**

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وسيتم عرض أهم متغيرات الاطار الاقتصادي والمؤسساتي التي تعتبر بمثابة محددات للنمو الاقتصادي على النحو التالي[1]:

**أولا: معدل الاستثمار**

يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت اليه نظريات النمو المختلفة، فقد توصل "Solow- Swan" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن فان هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة ايجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة، وبالتالي هناك معدلات استثمارية كبيرة، فان ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الانتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة. أم عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فقد توصلت عدة الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في

[1]– عادل زقرير: مرجع سابق، ص ص: 12-14.

عملية النمو الاقتصادي لأنه يشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الدخل الوطني لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت.

**ثانيا: الادخار المحلي الاجمالي**

يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر الحاحا في الدول النامية، فالادخار يعتبر محددا هاما للنمو وزيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.

**ثالثا: القطاع المالي**

يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعني وجود نظام مالي متطور:

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه المستثمرين درجة من السيولة،
- يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار،
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة،
- يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء ادارة الموارد.

**رابعا: التضخم**

نظريا، قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد. عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر. أيضا، يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المال يستحق اليوم قبل

الغد. وبالتالي، في المدى الطويل، يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو. والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم وخاصة فيما يتعلق بكم الانتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الانتاج. وعلاوة على ذلك قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم أيضا فعالية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية.

**خامسا: الإنفاق الحكومي**

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فان توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين:

- ✓ **الشق الأول،** الإنفاق **العام الاستثماري** الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الانتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة.
- ✓ **الشق الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي** يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس ايجابا على المقدرة الانتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري. كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في قدراتها الانتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى الاستقرار الضروري للعملية الانتاجية.

## المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول التحرير المصرفي

شهدت الساحة العالمية تطورات عديدة ادت الي التحرر من القيود والعراقيل سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، واكتملت بتوسع أنشطة البنوك، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره.

### المطلب الأول: ماهية التحرير المصرفي

**- تعريف الكبح المالي:**

ظهر الكبح المالي خلال فترة الكساد العظيم سنة 1930 واستمر حتى سنة 1980 كسياسة مالية حكومة لخفض الدين العام وتمويل القطاعات ذات الأولوية، وقد قدم المصطلح من قبل الاقتصاديين "Ronald McKinnon" و"Shaw" سنة 1973، وتم إحياء هذا المصطلح مؤخرا من قبل "Carmen Reinhart" و"Belen Sbrancia" بعد أن بلغت الديون العامة والخاصة أرقام قياسية في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة. يمكن إيجاد العديد من التعاريف الخاصة بالكبح المالي نذكر منها[1]:

- تعريف "McKinnon" للكبح المالي على أنه حزمة نمطية من وسائل التدخل الحكومي في القطاع المالي المنظم، تتضمن أساسا تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية بالإضافة إلى سيادة معدل تضخم مرتفع من الدول النامية[2].

[1]- تيقان عبد اللطيف: **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرر المصرفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2016-2017)، ص:41.

[2]- المرجع نفسه، ص:41.

**- تعريف التحرر المالي:**

التحرير المالي هو إلغاء أو تخفيف الضوابط المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز كفاءته، وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار.[1]

**- تعريف التحرير المصرفي:**

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الاجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.

أما بالمعنى الواسع، فيشمل مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي.[2]

**- أهداف التحرير المالي والمصرفي:**

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في:[3]

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار،
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار،

---

[1]– أسيا قاسمي: **أثر العولمة المالية على تطور جودة الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، (2014–2015)، ص:38.

[2]– مبروك رايس: **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 163.

[3]– بربري محمد امين، طرشي محمد: **التحرير المالي والمصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة،11–12 مارس 2008، ص: 6.

- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير الجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة،
- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة،
- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

**المطلب الثاني: مبادئ وإجراءات التحرير المصرفي**

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين:[1]

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طري معدلات الفائدة برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والانفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال المواجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

**1. إجراءات التحرير المصرفي:[2]**

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما اجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة ففي القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الاجراءات في النقاط التالية:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.

---

[1]– بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: **دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات**، الشلف، أيام 12، 13، 2004/14، ص: 477.

[2]– المرجع نفسه، ص: 477.

- إلغاء القواعد الادارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية،
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها،
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وحويلها للقطاع الخاص،
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه،
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين،
- إطلاق الرسوم والعمولات،
- إعادة تكوين راس المال المصرفي.

**المطلب الثالث: العلاقات بين تحرير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي**

يمتلك القطاع المصرفي تأثيراً إيجابياً وملحوظ على النمو الاقتصادي، فالوظائف التي يقدمها هذا النظام للاقتصاد تلعب دور فاعلا في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتولد الدخل وتخصيص أكثر كفاءة للموارد وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري والى تقدم تكنولوجي مما يرفع وتيرة النمو الاقتصادي.[1]

**أولا: تأثير النمو على تطوير النظام المالي والمصرفي**

يؤثر نمو دخل الفرد على التنمية المالية لعدة أسباب أهمها:

1. أن البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع تميل إلى أن يكون لديها منشآت كبيرة، ولأن صافي الأصول المرتفع لدى المنشآت الكبيرة يخفض تكاليف المتابعة من خلال توفير الرهون فان ذلك يخفض تكاليف الوساطة المالية ويعزز دورها.

[1]– سهام مخلوفي: **دور تحرر القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية الجزائر والأردن (2000–2014)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2015–2016)، ص: 13.

2. يسمح التواجد الكبير للمنشآت التي تتمتع بمستوى مرتفع من صافي الأصول بظهور أسواق متينة للأوراق المالية من شأنها توفير السيولة، مما يساعد في تنمية هذه الأسواق من خلال تخفيض تكاليف الاصدار الأوراق المالية.

3. من الأرجح أن يصاحب دخل الفرد المرتفع قدر أكبر من العمليات التي تسهل الوساطة المالية مثل أنظمة كفؤة متعلقة بحقوق الملكية والمعايير المالية المحاسبية والجهاز القضائي.

وبالتالي لابد من تسيير التنمية المالية على نحو تعاقبي، فعند المستويات المتدنية للدخل يهيمن التمويل الذاتي أو التمويل غير المنظم، ومع ارتفاع الدخل يرتفع صافي أصول المنشآت مما يخفض تكلفة التمويل ويرفع حصة الوساطة الكلية التي يقوم بها النظام المالي الرسمي.

**ثانيا: تأثير التطور المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي**

يتلخص دور النظام المالي المتطور في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال النقاط الثلاثة التالية:

1. كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المتنافسة كلما زادت انتاجية مخزون رأس المال وارتفعت انتاجية عوامل الانتاج.

2. كلما انخفضت كلفة الوساطة، كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار نظرا لأن المدخرين والمستثمرين يتقاسمون تكاليف الوساطة فيما بينهم.

**المطلب الرابع: المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة التحرير المالي والمصرفي**

وفي هذا الصدد، سنتطرق إلى المنافع والتكاليف المحتملة والتي يمكن أن تنجم عن سياسة التحرير المالي والمصرفي وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بتطور القطاع المصرفي (القطاع المالي بصفة عامة) والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:[1]

**أولا: المنافع المحتملة (الآثار الايجابية):**

كثيرة هي الآراء التي تدعم التحرير المالي والمصرفي والانفتاح، نظرا للمنافع المحتملة التالية:

**1- تزايد كفاءة القطاع المصرفي والاستقرار المالي:**

يمكن أن يزيد التحرير المصرفي المالي في عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويسهم في زيادة درجة الكفاءة الوساطة المالي، وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية، ومن ثم تخفيض تكلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد، أما في ما يتعلق بالقطاع المصرفي فيمكن تحديد المنافع المحتملة من عملية التحرير المالي والمصرفي في ما يلي:

أ- تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية،

ب- تخدم لتحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المحلية،

ج- المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذب في تدفقات رأس المال،

د- الإسهام في إصلاح القطاع المصرفي.

[1]- عادل زقرير: مرجع سابق، ص: 78.

**2- الوصول إلى الأسواق المالية العالمية:**

يساعد التحرير المالي والمصرفي على الوصول إلى أسواق المال العالمية، من خلال السماح للدولة المعنية بالاقتراض في الأوقات السيئة كأوقات الكساد والانحراف الحاد في البنوك التجارية، والاقتراض في الأوقات الجيدة، كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في البنوك التجارية، وهذا ما قد ينعكس بصورة إيجابية على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها.

**3- ضبط السياسات الاقتصادية الكلية وتحفيز الاستثمار والنمو:**

فضل زيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فان تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع الدول على اتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطا، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية، كما نحفز الحكومات لتحسين ادارات السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الرقابة على القطاع المالي وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، واتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج، وما يعقبها من تعزيز امكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات المالية مما قد يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعني منها أغلب الدول النامية.

**1. التكاليف المحتملة (الآثار السلبية):**

توجد العديد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- **تركز تدفقات رأس المال:**

يميل الاندفاع المتزايد في تدفقات رأس المال عبر الحدود إلى أن يكون متركزا بدرجة عالية في عدد قليل من الدول المتلقية، والزيادة الكبيرة في تلك التدفقات الوافدة إلى الداخل مثلا كانت مواجهة إلى عدد قليل من الدول الكبيرة (متوسطة الدخل) في امريكا اللاتينية، كما شهد اجمالي حصة تدفقات رأس المال تدفقات رأس المال إلى الدول منخفضة الدخل انخفاضا حقيقيا خلال التسعينات من القرن العشرين أقل من المستويات التي كانت منخفضة أصلا.

- **سوء التخصيص المحلي لتدفقات رأس المال:**

على الرغم من أن تدفقات رأس المال إلى الداخل والتي تكون مرتبطة بحساب رأس المال المفتوح قد تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي، إلا أن تأثيرها في النمو طويل الأجل قد يكون محدودا ما لم يكن قابلا للإهمال في حالة استخدام مثل هذه التدفقات الوافدة إلى الداخل كاستثمارات (مضاربة) محلية متدنية النوعية مثل الاستثمارات في قطاع العقارات

- **العدوى والازمات المالية:**

لقد قادت سياسات التحرر المالي النظام المالي للدولة إلى التأثر بأنظمة الدول الاخرى من تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية، فقد يؤدي حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى إلى حدوث أزمة وكساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك الأثر السلبي في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الازمة المالية، وتزداد خطورة ذلك عندما تكون هناك سمات اقتصادية كلية مشتركة وروابط مالية بين الدولة التي حصلت فيها الازمة ودول أخرى من خلال القطاع المصرفي وتدفقات رؤوس الاموال، وذلك من خلال الترابط بين أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة في دول

مختلفة فتظهر خطورة العدوى، وتنتقل الأزمة المالية من الدولة المصابة إلى الدول الأخرى التي ترتبط معا علاقات تجارية ومالية.

- **خطر حضور البنوك الأجنبية:**

على الرغم من أن تغلل البنوك الأجنبية الناجم من عملية التحرير المالي والمصرفي في الدولة المعنية قد يتمخض عنه العديد من المنافع، إلا أنه هناك بعض التكاليف والاخفاقات المحتملة، والتي تتجسد فيما يلي:

أ. قد تزيد البنوك الأجنبية الاضطراب المالي بالانسحاب المفاجئ أو العدوى المالية من الدولة الأم.

ب. تتبع البنوك الأجنبية استراتيجية تركز عملياتها اقراضها على المؤسسات الأكثر متانة في المركز الانتمائي في المقترضين لذا فوجودها سيكون أقل احتمالا بالزيادة الشاملة في كفاءة القطاع المالي، وقد يكون لها تأثيرا معاكسا على الانتاج، التوظيف وتوزيع الدخل. بما أن للبنوك الأجنبية أولويات وأسبقيات عمل مختلفة عن نظيرتها المحلية، فان نموذجها في الاقراض يميل إلى تجاهل الاسبقيات المحلية مما يعيق وصول الائتمان إلى بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ت. يمكن أن تخلق البنوك الأجنبية ضغوطا تنافسية على البنوك المحلية مما يجعلها أما خيارات عديدة (الانسحاب من السوق).

## المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول علاقة التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي

لقد أجريت عدة دراسات وبحوث تتناول هذا الموضوع لكن من جوانب مختلفة، لذلك لابد من القيام باستعراض سريع لأهم هذه الدراسات، وعلى هذا الصدد الاشارة لأهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

### المطلب الأول: دراسة (عادل زقرير 2015)

البحث في الأصل هو أطروحة دكتورا ة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان " اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية وتدور إشكالية البحث حول مدى تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، اين انطلق الباحث من فرضية انه لا يوجد اثر معنوي لمؤشر التطور والتحرر المصرفي ،وترجع قيمة البحث في الدور الكبير الذي يلعبه وجود جهاز مصرفي متطور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، في ظل ظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المصرفي، والتي أجبرت الأجهزة المصرفية عبر العالم ،بما في ذلك الجهاز المصرفي الجزائري من تبني جملة استراتيجيات لطوير أدائها.

**نتائج الدراسة:**

* إن التحرير المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائياً.

* لرفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري يجب على النمو الاقتصادي أن يعتمد على عدة عوامل منها: مستوى التكنولوجيا ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة.

* تبني الأجهزة المصرفة لاستراتيجيات تكفل لها تعريض العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية.

**المطلب الثاني: دراسة (سهام مخلوفي 2016)**

البحث في الأصل مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة بعنوان "دور تحرر القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية" حالة الجزائر والأردن (2000-2014) وتدور اشكالية البحث حول كيفية مساهمة تحرير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية ، أين انطلقت الباحثة من فرضية أن التحرير المصرفي أثر على النمو الاقتصادي لأن التحرير يعني .....عمل البنوك وزيادة الناتج الوطني ومنه زيادة النمو الاقتصادي ، كما أن الاهتمام الدولة بعد إصلاحات القطاع المصرفي لدليل تحوي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن.

**نتائج الدراسة:**

* تحرير القطاع المصرفي له تأثير إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية.

* إن تحرير القطاع المصرفي ومنذ تطبيق الإصلاحات قد حقق إيجابا مقبولاً للجزائر، أما الأردن فقد حقق نسبة عالية للنمو الاقتصادي.

* يساهم القطاع المصرفي في رفع دعم المشاريع التنموية.

**المطلب الثالث: دراسة (شكوري سيدي محمد 2006)**

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان بعنوان: التحرر المالي واثره على النمو الاقتصادي. "دراسة حالة الجزائر وتدور اشكالية البحث حول امكانية اعتبار سياسة التحرر المالي ادت إلى تطور النظام المالي والمصرفي

وزادت من مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث انطلق الباحث من فرضية مفادها أن سياسة الاصلاح وتحرير القطاع المصرفي في الجزائر والتي تأجلت خطواتها إلى سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض، لم تحقق نتائج مقبولة على مستوى تطوير البنوك الجزائرية وزيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

**نتائج الدراسة:**

* إن اتباع سياسة الكبح المالي في الدول النامية يؤدي إلى ضعف القطاع المالي لها.
* بعد تحليل وضعية النظم المالية في الدول النامية التي كانت تتميز بوضعية من الكبح أثرت سلباً على دورا في التنمية الاقتصادية فقد كان من بين نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر هو فتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية.

**المطلب الرابع: دراسة (بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام)**

البحث في الأصل عبارة عن ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية –دور التحرر المالي في إصلاح المنظومة المصرفية وقد تمت مناقشة الإشكالية التالية، وهي ماهيته ومبادئه وإجراءاته، ومظاهره ودوره في إصلاح المنظومة المصرفية، يسرد البحث العوامل التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، ومن خلال الدراسة لدور التحرير المالي والمصرفي، وتدعيم دوره في إصلاح المنظومة المصرفية.

**نتائج الدراسة:**

* الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي.
* الجهاز المصرفي هو المركز الرئيسي لجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية.
* الجهاز المصرفي يساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاع الاقتصادي والاجتماعي المملوكة للدولة والقطاع الخاص.

**خلاصة الفصل:**

بعد هذا العرض لبعض المضامين المتعلقة بالفصل الأول من حيث النمو الاقتصادي والتحرير المصرفي والدراسات السابقة في هذا الموضوع، يلخص الباحث في هذا الفصل فيما يلي:

- **بالنسبة للمبحث الأول:** يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فإذا كان النمو الاقتصادي يعني ببساطة زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، فهو لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة، وهو أحد معاني التنمية الاقتصادية، كما أن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يتم من خلال دراسة الدخل الوطني الكلي المتوقع ومتوسط نصيب الفرد والدخل الوطني الكلي ومعادلة "Singeh"، كما تتبع ظاهرة النمو الاقتصادي في ستة مصادر أساسية، وهي: كمية ونوعية المواد البشرية، كمية ونوعية الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، عوامل بيئية، التخصص والإنتاج.
- **بالنسبة للمبحث الثاني:** تطرق الباحث في هذا المبحث إلى أهم التعريفات، الكبح المالي والتقرير المالي والمصرفي، ومعرفة لأهم المنافع وتكاليف التحرير المصرفي، وبناء على ما تم التطرق إليه في هذا المبحث تم تأصيل العلاقة النظرية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.
- **بالنسبة للمبحث الثالث:** تم التطرق في هذا المبحث إلى حصر لأهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، علا التطرق إلى أهم الدراسات العلمية التجريبية، وذلك مع إبراز أهم نتائج هذه الدراسة والجدول التالي يلخص ذلك:

**الجدول رقم (1-02): ملخص لأهم الدراسات السابقة**

| الباحثون | عنوان الدراسة | النتائج |
|---|---|---|
| عادل زقرير | أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي | إن التحرير المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائياً. |
| سهام مخلوفي | دور القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية | تحرير القطاع المصرفي له تأثير إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية. |
| شكوري سيدي محمد | التحرير المالي وأثر على النمو الاقتصادي | إن اتباع سياسة الكبح المالي في الدول النامية يؤدي إلى ضعف القطاع المالي لها. |
| بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام | ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية | الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي. |

# الفصل الثاني

# دراسة قياسية لأثر التطور المصرفي على النمو الأقتصادي في الجزائر (1980-2014)

**- تمهيد:**

**المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر (1980-2014)**

**المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**

**- خلاصة الفصل**

## تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى الأسس النظرية المتعلقة بالتحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، وفي هذا الفصل تم التطرق إلي أهم الإصلاحات التي طالت الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1980-2014) وإختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقات إلي صيغة رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي من خلال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي سيحاول الباحثون من خلاله فحص ما إذا كان التحرير المصرفي يقود إلي النمو الإقتصادي في الجزائر؟ وللإلمام اكثر بالجانب التطبيقي إرتأينا أن نستعرض في هذا الفصل مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر (1980-2014)

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)

## المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر (1980-2014)

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، ويتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري مع الوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفها.

### المطلب الأول: أهم الإصلاحات المصرفية في الجزائر قبل 1990:

شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة اصلاحات قبل 1990 من خلال قانون القرض والبنك لعام1986 والإصلاح النقدي لعام1988

#### الفرع الأول: اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري (1986-1988)

#### أولا - الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986:

نتيجة الأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86 -12 الصادر في 19 /08/ 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية. يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:[1]

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 183، 184.

أ- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛

ب- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛

ج- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛

د- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

**ثانياً- الإصلاح النقدي لسنة 1988:**

قامت الجزائر بتعديلات في قانون (88/96) المؤرخ في 12 جانفي 1988 والخاص بإصلاح الجهاز المصري وتمكن من خلالها أن يدلي بما يلي:[1]

- تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988، وهذا بوضع أجهزة استشارية ورقابية مثل المجلس الوطني للقرض،

- وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، وذلك باعتبارهم المساهمين الأساسيين للسياسة النقدية والمالية،

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية والنقدية باعتبارها أجهزة لتوزيع الموارد وذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض،

- التفرقة القانونية بين دور البنك المركزي ونشاط القرض من قبل الأجهزة التجارية وأن هذا الشكل من اصلاحات يزيد من البنوك التجارية في تقاسم القروض.

[1] أبو دلال علي، سعداني محمد، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية المركز الجامعي جيجل، ماي 25، م:7.

لكن نظرا للأحداث التي شهدتها نهاية الثمانينات، وبداية التمهيد لبناء اقتصاد يعتمد على قواعد وميكانيزمات السوق، فقد كان من الضروري القيام بإصلاحات للجهاز المصرفي الجزائري قصد تطويره وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية ككل وهو ما تحقق عام 1990 من خلال قانون النقد والقرض.

## المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون 90-10

### الفرع الأول: قانون النقد والقرض 90-10

إن صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14-04-1990 كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق لإصلاح وانعاش القطاع المصرفي الجزائري، وبالرغم من أنه صدر في ظروف صعبة نوعا ما إلى أن معظم الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء قانون 90-10 ليحرر البنوك التجارية من القرود الادارية المفروضة عليها ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة فوضع التعريف بالقانون الاساسي للبنك المركزي " بنك الجزائر ونظم البنوك والقرض في آن واحد، وهو بذلك:[1]

- يجعل هيكلة القطاع المصرفي أرضية لعصرنته؛
- يعطي للبنك المركزي استقلاليته؛
- يمكن البنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية؛
- يزيل كل العراقيل امام الاستثمار الأجنبي.

[1] عبد الرزاق سلام: **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، (2011-2012)، ص: 41.

## الفرع الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

### أولا- أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف قانون النقد والقرض (90-10) إلى تحقيق ما يلي:[1]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 04، 58، 59 من القانون)؛
- ضمان تسير مصر في جيد للنقود؛
- انشاء سوق نقدية حقيقية؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصادين العمومين والخواص في ميدان القرص والنقد.

### ثانياً- مبادئ قانون النقد والقرض:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

تبنى هذا القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقى.[2]

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:**

ومع ظهور قانون النقد والقرض فقد تم اعتماد الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة أصبحت غير حرة فيما خص اللجوء إلى التمويل وعجزها عن طريق الاستفادة التلقائية في منح التمويل بلا حدود ودون قيد وشرط من قبل البنك المركزي، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:[3]

---

[1] سنوسي علي: **محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2014-2015)، ص: 253

[2] بن علي بلعزوز: مرجع سابق، ص: 187

[3] بورمية هشام: **النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج العولمة المالية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (2008 2009)، ص: 33.

- استقلال البنك المركزي عن دور الحزينة؛

- تقليص ديون الحزينة تجاه البنك المركزي وتسديد جميع الديون المتراكمة؛

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**

حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة فألغي قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض بهدف ضمان تحقيق ما يلي:[1]

- انسجام السياسة النقدية؛

- تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

- التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

- **وضع نظام مصرفي على مستويين:**

حرص قانون النقد والقرض 90-10 على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وعمل من خلال مواده على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض.[2]

[1] عادل زقرير: مرجع سابق، ص: 11.

[2] بورمة هشام: مرجع سابق، ص: 33

## المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرص 90-10

### الفرع الأول: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 90-10

**الجدول رقم (2-01): أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 90-10 من 2001 إلى 2010**

| التعديل | المضمون |
|---|---|
| الأمر 01-01 المعدل والمتمم **10/90** | جاء كأول تعديل لقانون النقد والقرض 90/10 عن طريق أمر رئاسي رقم 01-01 تؤرخ في27/02/2001 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسير البنك المركزي، دون السد القانون النقد والقرض بصلب القانون وموارده الطبقة وأيضا تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصل إدارة البنك المركزي عن مجلس النقد والقرض. |
| الأمر 03-11 **الصادر في 2003/08/26 الذي يلغي قانون 10/90** | أصدرت السلطات الأمر رقم 03/11 المتعلق بالنقد والغرض في 26/08/2003 حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي، حين تم إدراج عضوان في مجلس النقد والقرض، من أجل تدعيم الرقابة، ويهدف هذا التعديل على تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل، وتعزز التشاور بين بنك الجرائر والحكومة في مجال انال وتعبئة الظروف من أجل أفضل للبنوك وادخار الجمهور من خلال إنشاء جمعية المصرفين الجزائريين. |
| **التعديلات التي ادخلت خلال 2004** | القانون رقم 01/04 الصادر في 04/03/2004 الخاص بالحد الأدنى لرأي مال البنوك والمؤسسات \| المالية التي تنشط داخل الجزائر، حيث حدده قانون النقد والقرض كحد أدن ب 500 مليون دج للبنك وب 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لراس مال البنوك في 2004 ب 2.5 أدخلت عالل مليار دج و500 مليون دج للمؤسسات المالية. وقانون 02/04 الصادر من نفس التاريخ بعص شروط و2000 تكوين الاحتياطي الأحباري لدي دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل 15% كحد أقصى. وقانون 03/04 نفس التاريخ خيص نظام الودائع. |

| | |
|---|---|
| تعديلات 2008 | قانون 08/01/2008 متعلق جهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الشيكات بدون رصيد، وقانون \| 08/04 الصادر في 21/02/2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في **الجزائر**. |
| تعديلات 2009 | الامر 09/01 المؤرخ في 17/02/2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين، يسمح قم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنوك الوسيط المعتمد، والأمر 09/02 الصادر في 26/05/2009 المتعلق بالعاملات وأدوات إجراء السياسة النقدية. والأمر رقم 09/03 في 26/05/2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي. |
| **تعديلات قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010** | جاء الاصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الامر 10/04 المؤرخ في 26/08/2010، حيث جاء تعديلات قانون النقد هذا الإصلاح بأهم النقاط وذلك بتعريف بنك الجزائر وجديد هيئات الرقابة داخل النظام المصرفي. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة مخلوفي سهام، من مرجع باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص ص: 20-25.

**الجدول رقم (2-02): يوضح أهم التعديلات لقانون النقد والقرض من 2013 إلى 2014**

| | |
|---|---|
| أمر رقم 13-01 المؤرخ في 08 أبريل 2013 | والذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة علي العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات البنكية |
| أمر رقم14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 | المتضمن نسبة الملائة المطبقة علي البنوك والمؤسسات البنكية والمؤسسات المالية والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الدي أصدرته اللجنة سنة 2010 اتفاق بازل 3 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على: عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي علي النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014-2015)، ص ص: 24، 25 .

**الجدول رقم (2-03): يوضح أهم تعديلات قانون النقد والقرض من 2015 إلى 2017**

| | |
|---|---|
| نظام رقم 15-01 المؤرخ 19 فيفري 2015 | يهدف هذا النظام الي تحديد القواعد والشروط والإجراءات التي يطبقها بنك الجزائر فيما يخص عمليات خصم السندات العمومية واعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات وقروض في الحساب الجاري لفائدة البنوك والمؤسسات المالية |
| نظام رقم 16-01 المؤرخ 06 مارس 2016 | يعدل هدا النظام ويتمم النظام رقم 07-01 الموافق 03فبراير 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المعدل والمتمم. |
| نظام رقم 17-01 المؤرخ في 10 يوليو 2017 | يتعلق بسوق الصرف بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف |

المصدر: http://www.bank-of-algeria.dz: 01/02/2018, 11:25/

## الفرع الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

**الشكل رقم (2-01): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي**

**المصدر**: http://www.bank-of-algeria.dz:11/03/10،2018: 55

## المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

### الفرع الأول: الموارد المجمعة

بعد الانخفاض المسجل في 2015، المقدر ب 2,2%، انخفض من جديد قائم الودائع تحت الطلب ولأجل، المجمعة من طرف المصارف في سنة 2016، ب2,3% (مقابل زيادة بنسبة 17,8% في 2014). بالمثل، انخفض مجموع الودائع المجمعة في نهاية 2016، بما في ذلك الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع الاعتماد المستندي وضمانات وكفالات)، ب 1,3%، مقابل زيادات ب 0,9% في 2015 وب 17,1 % في 2014.

**جدول رقم (2-04): تطور الموارد المجمعة لدى المصرف العمومية (بما فيها صندوق التوفير والمصارف الخاصة)**

| نوع الوداع | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **أ- ودلع تحت الطلب** | 3356.4 | 3537.5 | 4428.2 | 3891.7 | 3732.2 |
| البنوك العمومية | 2823.3 | 2942.2 | 3705.5 | 3297.7 | 3060.5 |
| البنوك الخاصة | 533.1 | 595.3 | 722.7 | 594.0 | 671.7 |
| **ب- ودائع الاجل** | 3333.6 | 3691.7 | 4090.3 | 44443.4 | 4409.3 |
| البنوك العمومية | 3.53.6 | 3380.4 | 3800.2 | 4075.8 | 4010.7 |
| بما فيها الودائع بالعملة الصعبة | 295.9 | 324.2 | 348.8 | 428.8 | 412.8 |
| البنوك الخاصة | 280.0 | 311.3 | 290.1 | 367.6 | 398.6 |
| بما فيها الودائع بالعملة الصعبة | 43.3 | 45.7 | 56.0 | 67.2 | 66.6 |
| **ج- ودائع موضوعة كضمان** | 548.0 | 558.2 | 599.0 | 865.6 | 938.4 |
| البنوك العمومية | 426.2 | 419.4 | 494.4 | 751.2 | 833.7 |
| بما فيها الودائع بالعملة الصعبة | 3.8 | 3.0 | 104 | 8.8 | 3.9 |
| البنوك الخاصة | 121.8 | 138.8 | 104.6 | 114.4 | 104.7 |
| بما فيها الودائع بالعملة الصعبة | 1.1 | 1.4 | 1.9 | 1.8 | 6.3 |

**المصدر** : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، ص: 85

بعد الارتفاعات المسجلة في 2014 و2015، بلغت حصة ودائع المصارف العمومية 87,1%، في انخفاض ب 1.2 نقطة مئوية مقارنة ب 2015. وانتقلت، بالمقابل، حصة ودائع المصارف الخاصة من 11.7% في 2015 إلى 12.9% في 2016.

## الفرع الثاني: القروض الموزعة

استمر التباطؤ في وتيرة نمو القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد في 2016. بلغ إجمالي القروض، بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، مبلغ قدره 7907,8 مليار دينار، أي بنمو قدره 8,7٪، مقابل 11,9% في 2015 و26,2% في 2014، بلغ معدل نمو القروض، بما فيها المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية في 2015 و2016، نسبة 14,4%، مقابل 16,6% في 2015.

**جدول رقم (2-05): توزيع القروض حسب المصارف العمومية بما فيها صندوق التوفر والمصارف الخاصة**

| قروض المصارف / القطاعات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ا) القروض الموجهة للقطاع العمومي** | 2040.7 | 2434.3 | 3382.9 | 3689.0 | 3952.8 |
| البنوك العمومية | 2040.7 | 2434.3 | 3373.4 | 3679.5 | 3943.5 |
| قروض مباشرة | 2010.6 | 2409.4 | 3210.3 | 3521.9 | 3789.5 |
| شراء السندات | 30.1 | 24.9 | 163.1 | 157.6 | 153.8 |
| البنوك الخاصة | 0.0 | 0.0 | 9.5 | 9.5 | 9.5 |
| قروض مباشرة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| شراء السندات | 0.0 | 0.0 | 9.5 | 9.5 | 9.5 |
| **ب) القروض الموجهة للقطاع الخاص** | 2244.9 | 2720.2 | 3120.0 | 3955.0 | 3955.0 |
| البنوك العمومية | 1675.4 | 2023.2 | 2338.7 | 2982.0 | 2982.0 |
| قروض مباشرة | 1669.0 | 2016.8 | 2338.5 | 2982.0 | 2982.0 |
| شراء السندات ا | 6.4 | 6.4 | 0.2 | 0.0 | 0.0 |
| لبنوك الخاصة | 569.5 | 697.0 | 781.3 | 937.0 | 973.0 |
| قروض مباشرة | 569.4 | 696.9 | 781.3 | 973.0 | 973.0 |
| شراء السندات | 0.1 | 0.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **ج) مجموع القروض الممنوحة (صافية** | 4285.6 | 5154.5 | 6502.9 | 7275.6 | 7907.8 |
| حصة البنوك العمومية | %86.7 | %86.5 | %87.8 | %87.6 | %87.6 |
| حصة البنوك الخاصة | %13.3 | %13.2 | %12.2 | %12.4 | %12.4 |

**المصدر** : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، ص: 90

بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العمومي 7.2% و 10.3% في القطاع الخاص، مقابل 9,0% و15,0%، على التوالي. باحتساب عمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة، كان نمو القروض الموجهة للقطاع العمومي شبه مطابق لنموه في سنة 2015

18.0% في 2016 18.1 % في 2015). خارج إعادة الشراء، أدت هذه الزيادات المتفاوتة في القروض إلى ارتفاع طفيف (إلى 50,0% في نهاية 2016)، في حصة القروض الموجهة للمؤسسات الخاصة والأسر في إجمالي قائم القروض الموزعة من طرف المصارف، مقابل 49.3% في نهاية 2015.

## الفرع الثالث: توزيع القروض حسب فترة النضج

**الجدول رقم (2-06): يوضح توزيع القروض حسب فترة النضج**

| قروض المصارف / فترة النضج | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ا) قروض قصيرة الأجل** | 1361.6 | 1423.4 | 1608.7 | 1710.6 | 1914.2 |
| البنوك العمومية | 973,9 | 936.4 | 1091.0 | 1152.4 | 1334.1 |
| البنوك الخاصة | 387,7 | 487.0 | 517.7 | 558.2 | 580.1 |
| **ب) فروض متوسطة وطويلة الأجل** | 2924,0 | 3731.1 | 4894.2 | 5565.0 | 5993.6 |
| البنوك العمومية | 2742.2 | 3521.0 | 4621.1 | 5214.2 | 5591.2 |
| البنوك الخاصة | 181,8 | 210.1 | 273.1 | 350.8 | 402.4 |
| **ج) مجموع القروض الممنوحة من** | 4285.6 | 5154.5 | 6502.9 | 7275.6 | 7907.8 |
| حصة القروض قصيرة الأجل | %31.8 | %27.6 | %24.7 | %23.5 | %24.2 |
| حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل | %68.2 | %72.4 | %75.3 | %76.5 | %75.8 |

**المصدر** : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، ص: 92

يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف، في نهاية 2016، المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل، بنسبة قدرها 75,8% (76,5% في 2015) من إجمالي القروض الموزعة (صافية من إعادة الشراء)، مقابل 24.2 % للقروض قصيرة الأجل (23.5% في نهاية 2015). وهو اتجاه تصاعدي بدأ منذ 2006، نجم عن الارتفاع في القروض طويلة الأجل (6,6%، مقابل 12,7 % في 2015 و39,0% في 2014)، التي تخص تمويل الاستثمارات، بالخصوص في قطاعي الطاقة والماء. أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل (10,3 %، في 2016)، فهو اتجاه أقوى لأن إعادة شراء القروض من طرف الخزينة في 2016 لم تخص القروض المتوسطة الأجل.

في نهاية 2016، تمثل القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 80,7 % من مجمل قروضها، مقابل 81,9% في نهاية 2015 و80,9 % في 2014. بالنسبة للمصارف الخاصة، انخفضت حصتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل تدريجيا، بعدما بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 (52%)، نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر، لتبلغ 41,0 % في 2016، مقابل 38,6 % في نهاية 2015 و 34.5% في نهاية 2014.

فيما يخص القروض الرهنية، انتقل قائمها من 359.6 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 421,8 مليار دينار في نهاية 2015، ليصل 483.3 مليار دينار في 2016، أي بنمو معتبر قدره 14,6 % في 2016، مقابل 17,3% في 2015 و17,0% في 2014.

**الشكل رقم (2-02): يوضح تطور الودائع بالدينار والقرض الداخلي للمصارف**

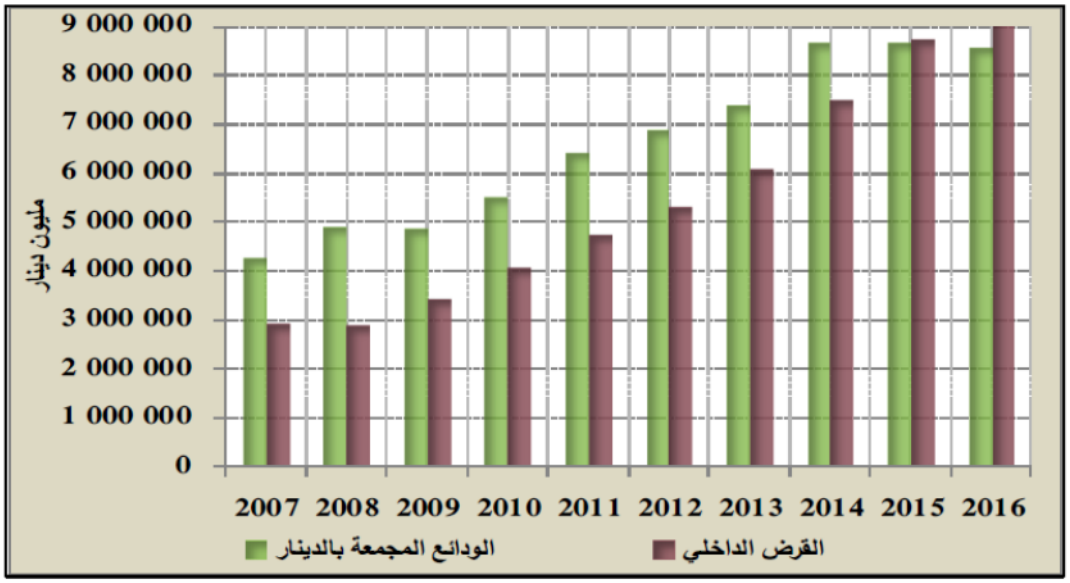


**المصدر** : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، ص: 95

**الفرع الرابع: صلابة القطاع المصرفي**

بالنظر إلى مؤشرات الصلابة المالية، تبقى وضعية القطاع المصرفي حسنة. تحسنت بعض المؤشرات بينما عرفت مؤشرات أخرى، لا سيما مستوى المستحقات غير الناجعة ونسبتها إلى الأموال الخاصة النظامية وكذا نسب المؤونات، تدهورا طفيفا، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة.

في نهاية 2016، بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16,4٪، وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18,9 ٪، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3، كما بقيت مردودية المصارف، العمومية والخاصة، جيدة في سنة 2016، على الرغم من الانخفاض الطفيف لمردودية الأموال الخاصة مقارنة بالمعدلات المسجلة في 2014 و2015.

## المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)

في هذا الإطار، يتم التطرق إلي قياس أثر تحرير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي (1980-2014)، وسيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وإبراز أهم خصائص هذه المنهجية الحديثة، بالإضافة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تم تحديدها و المستعملة في الدراسة القياسية، وعرض المنهجية القياسية، ومناقشة وتحليل النتائج، أما الأدوات المستخدمة للخروج بالنتائج فاعتمدنا على البرنامج المجدول Microsoft Excel 2007، واستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 9 واستخدام المعطيات والبيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري والبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

### المطلب الأول: نبذة حول نموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

في هذا الإطار سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وابراز أهم خصائص هذه المنهجية الحديثة

#### الفرع الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من (Pesaram 1997)، (Shimamd and sum 1998)، وكل من (Pesaram et al 2001)، ويتميز هذا الاختبار أنه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaram أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولي I (1) أو خليط من الأثنين الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار أن لا تكون السلاسل

الزمنية من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة Pesaram تتمتع بخصائص أفضل السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرف الأخر المعتاد في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Emgle granger 1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن أو اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen coimtegration) في إطار نموذج VAR.[1]

حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يتضمن سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق نموذج البسيط التالي

$$Y_t=\alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \cdots\cdots\cdots + \alpha_p x_{t-p} + \mu_t \cdots\cdots (1)$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي اي يعتمد علي القيمة السابقة(Y) ويتمثل بنموذج (p) AR:

$$Y_t= \beta_1 x_{t-1} + \beta_2 x_{t-2} + \cdots\cdots\cdots + \beta_p x_{t-p} + \varepsilon_t \cdots\cdots (2)$$

بمعنى آخر الطريقة الإضافية والبديلة لاحتواء الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية، ويمكن التعبير في حالة وجود K من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t= \beta_0+ \beta_1 x_{t-1} + \beta_2 x_{t-2} + \cdots\cdots + \beta_p x_{t-p}+ \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \cdots\cdots + \alpha_p x_{t-p} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3)$$

وتعبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث:

- $E_t$: حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)؛
- $Y_T$: هو مفسر جزئيا بواسطة القيم المبطئة للمتغير نفسه؛
- $B_0$: يمثل الحد الثابت؛

[1] دحماني محمد ادريوش – ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**، جامعة سطيف، (11-12) مارس 2013، ص : 16.

- P: رتبة المتغير الثابت Y (عدد فترات الإبطاء المتغير $Y_t$)؛
- q: رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء المتغير $X_t$ )؛
- t: متغير الزمن.

ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL (p,q)[1].

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ( ARDL ( $p,q_1,q_2,\ldots\ldots,q_k$

مكونة من متغير تابع Y وعددK من المتغيرات التفسيرية $X_K$ ,……, $X_2$ ,$X_1$ علي الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1_i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{1_{t-i}} + \ldots. + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_K \Delta X_{K_{t-i}}$$
$$+\alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 x_{1_{t-1}} + \alpha_3 x_{2_{t-1}} + \alpha_K \Delta x_{K\,t-i} + \varepsilon_t \cdots\cdots\cdots (4)$$

حيث ان:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروق بين الدرجة الأولى؛
- K: عدد المتغيرات
- P: فترة إبطاء المتغير Y
- $q_1,q_2,\ldots\ldots,q_k$ : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_K$ ,……, $X_2$ ,$X_1$ علي التوالي؛
- $\beta_1,\beta_2,\ldots\ldots,\beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛
- $\alpha_1, \alpha_2,\ldots\ldots, \alpha_k$: معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- $\varepsilon_t$: حد الخطأ العشوائي.

[1] علي عبد الزهور حسن- عبد الطيف حسن شومار، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج الناتج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد34، 2013، ص، ص : 183-188.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين[1]:

- $H_0$: فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

- $H_1$: فرضية البديلة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

**الفرع الثاني: خصائص وإجراءات ARDL**

يتم عرض خصائص وخطوات نموذج الإبطاء الزمني الموزع ARDL:

**أولا- تتمثل الخصائص في:[2]**

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الإبطاء الزمني؛
- تمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرف الآخر المعتاد عن اختبار التكامل المشترك؛
- يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدي القصير والطويل؛
- تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر انساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل (Johannsen & granger).

[1] عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العرق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص: 188.

[2] بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص: 141.

## ثانيا- خطوات التقدير بواسطة نموذج الإبطاء الزمني الموزع ARDL:[1]

وتتمثل فيما يلي:

- يتمثل في اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق لا الأولي لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM وذلك باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد؛
- يتمثل في تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). ولتحديد النموذج الملائم يتم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلي الخاص والذي يشمل في إلغاء متغير الفروق الأولي لأي متغير تكون القيمة المطلقة لإحصاء t – الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي) وذلك بشكل متتالي؛
- يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald وإحصاء اختبار F – والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد على بضعة عوامل منها حجم العينة وإدراج متغير الاتجاه في التقدير؛
- ويتمثل في مقارنة قيمة F – المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطئة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F – الحرجة (الجدولية) والمحسوبة من قبل Pesaran et al ونظرا لأن اختبار F – له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى ونفترض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية أو في مستوها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)، وقيمة الحد الأعلى وتفترض ان المتغيرات مستقرة من الفروق الأولي لقيمها بمعنى انها متكاملة من الرتبة واحد أيI(1).

[1] علي عبد الزهور حسن وعبد اللطيف حسن شومار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188، 189.

## المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

تشير الأدبيات النظرية والتجريبية الخاصة بالنمو والتطور و التحرير المصرفي إلي وجود مجموعة واسعه من المتغيرات، وفي دراستنا هذه من أجل تقييم قوة الارتباط بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، سنستعين بالمتغيرات الأكثر استعمالا من قبل الباحثين في الدراسات التجريبية الحديثة، وهي:

**الجدول رقم (2-07): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة**

| | الرمز\ | التعريف | المصدر |
|---|---|---|---|
| المتغير التابع | $Y$ | معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي (أي نسبة الناتج الداخلي الخام الاسمي إلى مكمش الناتج الداخلي الخام PIB *deflator*) على عدد السكان. | - الديوان الوطني للإحصائيات: (http://www.ons.dz)<br>- البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)<br>Global Economy - (https://www.theglobaleconomy.com) |
| المتغيرات المستقلة | $BD$ | ويعبر عن مؤشر التطور المصرفي، وهو عبارة عن مصفوفة مجموع البيانات السنوية للمؤشرات التالية:<br>أ. $M_2/PIB$: ويشير إلى نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام.<br>ب. $BANK$: ويشير إلى مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بالأصول المحلية لبنوك الودائع / الأصول المحلية لبنوك الودائع + الأصول المحلية للبنك المركزي.<br>ج. $TDEP/PIB$: ويشير إلى نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام.<br>د. $CE/PIB$: ويشير إلى نسبة إجمالي القروض الداخلية إلى الناتج الداخلي الخام.<br>ه. $CSP/PIB$: ويشير إلى نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام. | - بنك الجزائر: (http://www.bank-of-algeria.dz)<br>- بيانات البنك الدولي (فيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع الخاص للفترة (1980-1991)): (http://data.albankaldawli.org)<br>Global Economy - (https://www.theglobaleconomy.com) |
| | $INV$ | ويشير إلى نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام. | Global Economy – (https://www.theglobaleconomy.com)<br>- الديوان الوطني للإحصائيات: (http://www.ons.dz) |
| | $GOV$ | ويشير إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام. | |
| | $OUV$ | ويشير إلى الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام | |
| | $INF$ | ويشير إلى التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار $(100 = 2001)$. | |

**المصدر: من إعداد الباحثين**

## المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) باستخدام نموذج الابطاء الزمني الموزع $ARDL$

ستتم محاولة النمذجة القياسية لأثر تطور وتحرير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي وتحديد الآثار المحتملة لظاهرة التحرير المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، حيث يتم توضيح المنهجية القياسية وإعطاء النتائج، وتحليليها من الناحية الإحصائية والاقتصادية، ناهيك عن اختبار استقرار النموذج المستخدم، وذلك على النحو التالي:

### الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج

لغرض اختبار فرضيات البحث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع $ARDL$، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = f(BD, INV, GOV, OUV, INF, DFB1990) \cdots\cdots\cdots (5)$$

بالنسبة للتعريف بالمتغيرات الواردة في المعادلة (5) أنظر الجدول رقم (2-07).

باستثناء المتغير $DFB1990$: عبارة متغير وهمي (صوري) يشير إلى ظاهرة تحرير القطاع المصرفي الجزائري، والذي يأخذ القيمة 1 في الفترة (1980-2014) والقيمة 0 فيما عدا ذلك. كما يلاحظ إضافة متغيرات إضافية إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتحرير المصرفي. ويعزى ذلك إلى كون التحرير المصرفي ليس هو العامل الوحيد المؤثر في النمو الاقتصادي، بل هناك عوامل أخرى تم اختيار منها أربعة فقط.

بناءً على المعادلة (5) سيقوم الباحثان بتقدير نموذج $ARDL$، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LY_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta LY_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LBD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta LGOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta LOUV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta LINF_{t-i} + \alpha_1 LY_{t-1} + \alpha_2 LBD_{t-1} + \alpha_3 LINV_{t-1} + \alpha_4 LGOV_{t-1} + \alpha_5 LOUV_{t-1} + \alpha_6 LINF_{t-1} + DFB1990 + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (6)$$

**حيث أن:**

- $\Delta$: **يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛**
- $L$: **اللوغاريتم الطبيعي؛**
- $c$: **الحد الثابت؛**
- $p, q_1, q_2, q_3 q_4, q_5$: **الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات** $(LY, LBD, LINV, LGOV, LOUV, LINF)$ **على التوالي؛**
- $t$: **اتجاه الزمن؛**
- $\varepsilon_t$: **حد الخطأ العشوائي؛**
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: **معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛**
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: **معاملات العلاقة طويلة الأجل.**

هذا، وقبل البدء في تقدير نموذج $ARDL$ وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل لمثل هذا النموذج، وذلك نظرا لطول فترة التقدير 35 سنة. وذلك على النحو التالي:

**أولا - اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية):**

يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلة (5) وبقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث إنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها يواجه الباحثان مشكلة عدم إمكانية تقدير نموذج $ARDL$. ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أن الباحثين سيستخدم اختبار ديكي- فوللر المطور، ويوضح الجدول رقم (2-08) نتائج هذا الاختبار.

**الجدول رقم (2-08): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فوللر المطور (*ADF*)**

| المتغيرات | المستوى | الفرق الأول | النتيجة السلسلة متكاملة من الدرجة |
|---|---|---|---|
| $LY$ | $-0.557607$<br>$(0.8668)$ | $-3.181102^{**}$<br>$(0.0303)$ | $I(1)$ |
| $LBD$ | $-1.750008$<br>$(0.3977)$ | $-4.018822^{*}$<br>$(0.0039)$ | $I(1)$ |
| $LINV$ | $-2.742452^{*}$<br>$(0.0775)$ | $-5.585540^{***}$<br>$(0.0001)$ | $I(0)$ |
| $LGOV$ | $-2.876414^{*}$<br>$(0.0587)$ | $-5.482755^{***}$<br>$(0.0001)$ | $I(0)$ |
| $LOUV$ | $-3.895166^{**}$<br>$(0.0236)$ | $-3.968769^{*}$<br>$(0.0044)$ | $I(0)$ |
| $LINF$ | $-2.499106$<br>$(0.1245)$ | $-8.342651^{*}$<br>$(0.0000)$ | $I(1)$ |

**ملاحظة**: تفترض فرضية العدم عدم سكون السلاسل الزمنية، أي الاحتواء على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية العدم على قيم MacKinnon (1996)، وذلك وفقا لمعيار SIC، وتشير *، ** و*** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10%، 5% و 1% على التوالي.

**المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *Eviews 9***

وبناء على ما هو موضح في الجدول رقم **(2-08)** يستنتج الباحثين أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، مما يدفع للاستمرارية في تقدير النموذج .

**ثانيا - اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج $ARDL$:**

يوضح الملحق رقم **(1)** اختيار فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3 q_4, q_5$، للنموذج: وهي $(1, 0, 0, 3, 1, 1)$

**ثالثا - تقدير نماذج $ARDL$ وكشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير**: ومن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج). ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول، (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛

- الثاني، (**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

- من الملحق (2) تظهر نتائج الاختبار الأول أن ***P- value*** لإحصائية $\chi^2(18)$ أكبر من 0.05 أي أن $Obs * R - squared < \chi^2(2)$، نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

- من الملحق (3) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن ***P- value*** لإحصائية *Fisher* أكبر من 0.05 كذلك $Obs * R - squared < \chi^2(12)$، إذا نقبل فرضية العدم بعدم عدم ثبات التباين.

وهكذا، يمكن الاستمرار في تقدير النموذج.

**رابعا - اختبار الحدود "*Bounds Test*" لنموذج *ARDL*:**

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. ويوضح الملحق رقم (4) نتائج هذا الاختبار، حيث يتبين ما يلي: أن قيمة إحصائية - F لاختبار الحدود "*Bounds Test*" هي **7.881379**، وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى. وفقا لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية "لا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات".

وقد تم استخدام نموذج ***ARDL*** المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى للحصول هذه النتيجة، والذي يوضحهما الملحق (5). حيث: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 58.20%.

## خامسا – نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL*:

يوضح الجدول رقم (2-09)، نتائج التقدير.

**الجدول رقم (2-09): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL* للنموذج**

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LY
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 3, 1, 1)
Date: 11/04/15 Time: 09:21
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Cointegrating Form

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | |
|---|---|---|---|---|---|
| D(LDB) | 0.012706 | 0.003207 | 3.962015 | 0.0008 | *** |
| D(LINV) | -0.038088 | 0.008310 | -4.583261 | 0.0002 | *** |
| D(LGOV) | 0.040964 | 0.020277 | 2.020229 | 0.0577 | ** |
| D(LGOV(-1)) | 0.020635 | 0.022027 | 0.936823 | 0.3606 | |
| D(LGOV(-2)) | -0.078806 | 0.019135 | -4.118528 | 0.0006 | *** |
| D(LOUV) | 0.049452 | 0.019946 | 2.479354 | 0.0227 | ** |
| D(LINF) | -0.007546 | 0.002756 | -2.738058 | 0.0131 | ** |
| D(DFB1990) | 0.001544 | 0.010340 | 0.149324 | 0.8829 | |
| CointEq(-1) | -0.278270 | 0.039411 | -7.060626 | 0.0000 | *** |

Cointeq = LY - (0.0457*LDB -0.1369*LINV + 0.5074*LGOV + 0.4695 *LOUV -0.0564*LINF + 0.0055*DFB1990 + 9.6598 )

Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | |
|---|---|---|---|---|---|
| LDB | 0.045661 | 0.008150 | 5.602301 | 0.0000 | *** |
| LINV | -0.136876 | 0.031108 | -4.399993 | 0.0003 | *** |
| LGOV | 0.507424 | 0.086552 | 5.862664 | 0.0000 | *** |
| LOUV | 0.469458 | 0.057747 | 8.129516 | 0.0000 | *** |
| LINF | -0.056436 | 0.012549 | -4.497412 | 0.0002 | *** |
| DFB1990 | 0.005549 | 0.036904 | 0.150353 | 0.8821 | |
| C | 9.659802 | 0.096078 | 100.541086 | 0.0000 | *** |

**الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج:** يتكون الجدول **(2-09)** من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي لكل نموذج وفقا لنتائج هذا الجدول على النحو التالي:

**أولا – تقدير العلاقة طويلة الأجل:** نلاحظ من الجزء السفلي للجدول رقم **(2-09)** ما يلي:

1) أن مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي

زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.57%.

2) أن مؤشر لوغاريتم نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0003)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 13.69%.

3) أن مؤشر لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 50.74%.

4) أن مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 46.94%.

5) أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0002)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 5.64%.

6) أن مؤشر التحرير المالي والمصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا.

**ثانيا - تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:** نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم **(2-09)**، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات

النموذج، أن بعض المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1%، 5% و 10%، وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي. على سبيل المثال، قد أثر مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0008)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.27%.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $(-1)CoinEq$، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، والذي كان ذو إشارة سالبة، وبلغ حوالي 27.83% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، وهذا يعني أن جميع الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحها في نفس السنة التوازن في أقل من 3 سنوات ونصف. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئا.

ومما تقدم ذكره، يتم تقديم جملة من الاستنتاجات:

أ. أن مؤشر التحرير المالي والمصرفي المعبر عنه بالمتغير الوهمي (الصوري) أي $\boldsymbol{DFB1990}$ كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا، وذلك نظرا لحداثة الوجود المصرفي الأجنبي في الجزائر حديث النشأة، حيث تم البدء بتجربة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي منذ 1990. إضافة إلى وضعية الاحتكار المكرسة في الجهاز

المصرفي الجزائري من طرف البنوك العمومية الوطنية والتي تم الإشارة إليها أعلاه، وهذا من شأنه أن يضعف فرص البنوك الأجنبية في استقطاب ودائع وتوجيه قروض إلى استثمارات منتجة. ناهيك عن اعتماد البنوك الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للإقراض وعدم الرغبة في المخاطرة.

ب. أن مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي ولكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل كما هو متوقع، وذلك نظرا لمعاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك، وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة. ناهيك عن مشكلة فائض السيولة التي أصبحت ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الجزائري، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وتفضيل اكتناز السيولة خوفا من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي. علاوة على تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان للقطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص، وذلك في ضوء الاحتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل البنوك العمومية والتي تستأثر بحوالي 90% من إجمالي الأصول، الودائع والقروض. وهذا ما يحرم الاقتصاد الجزائري من مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

ج. أن نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل على عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، والذي أدى إلى توسع كبير في

الإنفاق، علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتما لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[1].

د. أن مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي قد أثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل على عكس ما هو متوقع، نظرا لأن النفقات عرفت توسعا كبير في النفقات العامة خاصة منذ 2001 وهذا ما يعكس المقاربة الكينزية التي انتهجتها الدولة في مجال الإنفاق الحكومي، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي يعتبر محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني، وتجسيد ذلك بالانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هياكل التعليم وغيرها وزيادات الأجور للعمال والموظفين. والفضل في ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط.

هـ. أن مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأن ارتفاع أثر هذا المؤشر والمدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، قد ساهم في زيادة العائدات النفطية، والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي كما سلف ذكره وما ترتب عليها من منافع. رغم هذه المنافع، توجد تكاليف تتمثل في أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وما يترتب عنها من إيرادات الريع النفطي كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و. أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي سواء

[1] دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1980- 2013** –، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص: 294.

في الأجل القصير أو الطويل، فمن شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القدرة الشرائية للفرد في المجتمع، (رغم ذلك هناك من الاقتصاديين من يرى بوجود مستوى من التضخم الأمثل لحدوث النمو الاقتصادي، والذي لا يتجاوز عتبة 6% أو 8%، وإذا تجاوز هذا الحد ترتب عنه تكاليف وآثار سلبية بالنسبة للاقتصاد)[1]، وخلال فترة هذه الدراسة (1980-2014) قد تجاوز متوسط التضخم 9.49% وهذا ما يعطي تفسيرا للعلاقة السلبية.

ز. أن مؤشر التحرير المالي والمصرفي المعبر عنه بالمتغير الوهمي (الصوري) أي $\boldsymbol{DFB1990}$ كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا، وذلك نظرا لحداثة الوجود المصرفي الأجنبي في الجزائر حديث النشأة، حيث تم البدء بتجربة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي منذ 1990. إضافة إلى وضعية الاحتكار المكرسة في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف البنوك العمومية الوطنية والتي تم الإشارة إليها أعلاه، وهذا من شأنه أن يضعف فرص البنوك الأجنبية في استقطاب ودائع وتوجيه قروض إلى استثمارات منتجة. ناهيك عن اعتماد البنوك الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للإقراض وعدم الرغبة في المخاطرة.

**ثالثا - اختبار استقرار النموذج (*Stabilité Test*):**

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع

[1] دليلة طالب، مرجع سابق، ص ص: 291- 292.

المعلمات القصير الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات *CUSUM* و *CUSUM of Squares* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (2S±) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5 %وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة[1].

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (2-03) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (***CUSUM***) بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يخرج عن حدود المنطقة الحرجة في الفترة (2002-2005) مشيرا إلى عدم استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة ( ***CUSUM of Squares***) بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يخرج عن حدود المنطقة الحرجة في الفترة (2002-2004) مشيرا إلى عدم استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن ليس هناك خللا في الاستقرار والانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

[1] دليلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 291- 292.

**الشكل رقم (2-03): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي**

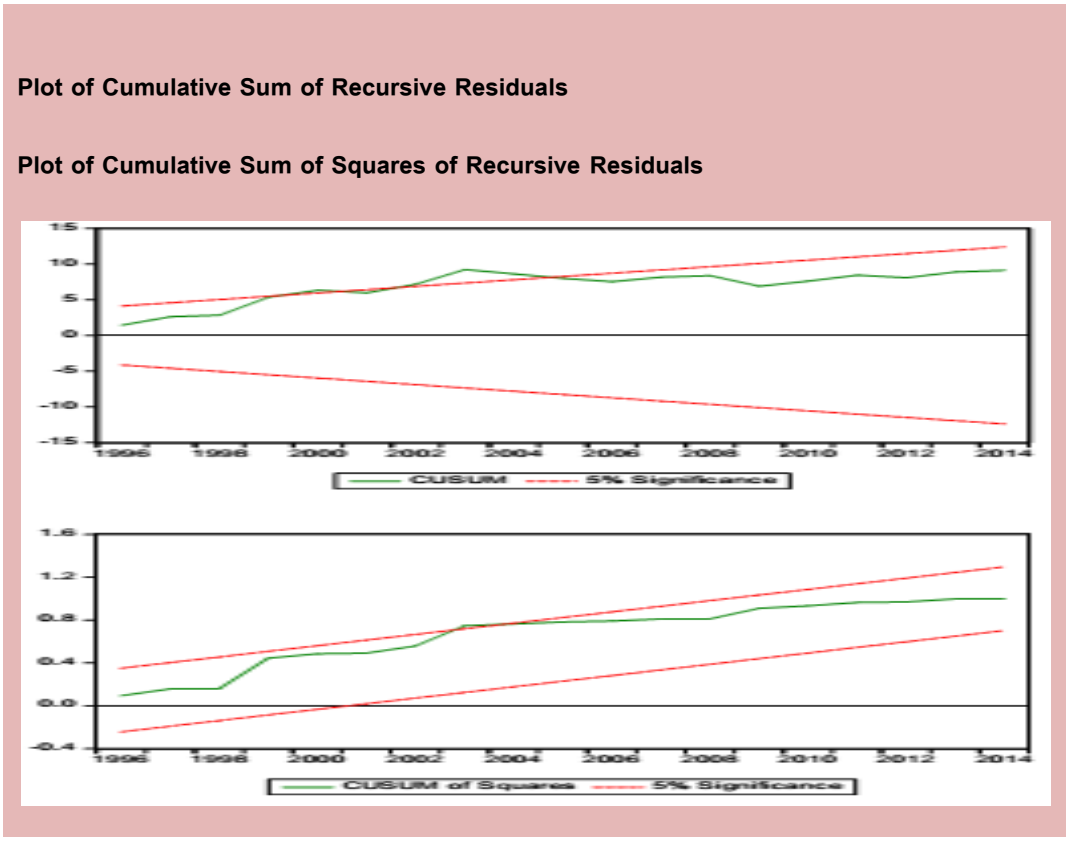


**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

في الأخير، من النتائج السابقة نلاحظ أن التطور والتحرير المصرفي يساهم بشكل هامشي في عملية إحداث النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهذا يدل على هشاشة الدور الذي يؤديه هذا الجهاز في عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل مما ينفي عنه صفة قائد حقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر. هذا ويعد قطاع المحروقات القائد الحقيقي للنمو، وذلك نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطته نتيجة هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم التنويع والارتكاز فقط على ريع النفط.

**خلاصة الفصل:**

بناء على ما تم التطرق إله في هذا الفصل من عرض لأهم إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وكذالك عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس أثر تحرير الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 1980-2014 يستخلص الباحثين ما يلي:

- **بالنسبة للمبحث الأول:** لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورات كبيرا نتيجة الإصلاحات التي قدمتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض

- **بالنسبة للمبحث الثاني:** حاولنا من خلال هذا المبحث تحديد أثر تحرير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 باستعمال منهجية التكامل المشترك ARDL وصلنا إلي نتائج مفادها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بالإضافة إلي:

✓ الأثر الإيجابي للوغاريتم:

-متغير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي؛

-متغير نسبة الانفتاح التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي؛

-متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلي الناتج المحلي الإجمالي.

✓ الأثر السلبي للوغاريتم:

-متغير التضخم بأسعار المستهلكين على النمو الاقتصادي؛

-متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابت مضافا إليها التغير في المخزون إلي الناتج المحلي الإجمالي.

# الخاتمة

واجهت بعض الدول النامية بعد تطبيق سياسة الكبح المالي الوقوع في مشاكل وخيمة، حيث رجعت بالسلب على النمو الإقتصادي بعد توصل (McKinnon and Show1973 ) إلى سياسة التحرير المالي وخاصة جانبه المتعلق بالتحرير المصرفي، حيث ساعد هذا التحرير إلى تحفيز الإدخار ورفع حجم الموارد المالية وبذلك رفع حجم الاستثمارات وتحسين نوعيتها، وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي حيث تهدف الدراسة القياسية إلى توضيح أثر تحرير الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي في حالة الجزائر بناءً على النموذج الرياضي وباستعمال برنامج Eviews في الفترة الممتدة بين 1980-2014 ، حيث تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات النمو الإقتصادي والتحرير المصرفي.

ولأجل الدراسة وظفنا بعض الفرضيات تحت الاختبار، فكانت الإجابة كالتالي:

- الكبح المالي مجموعة من القيود التي تضعها السلطات النقدية على النظام المالي والمصرفي، والتي تهدف بالأساس إلى إشباع الحاجات المالية للحكومة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- حيث أن مؤشر التحرير المصرفي كان له تأثير ايجابي على النمو الإقتصادي سواء في الأجل الطويل أو القصير لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا وهذا ينفي صحة الفرضية الثانية.

**النتائج:**

- التحرير المصرفي له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي للبلاد؛

- إن تحرير القطاع المصرفي ومنذ تطبيق اصلاحات قد حقق ايجابا مقبولا للجزائر؛

- يساهم القطاع المصرفي في دعم المشاريع التنموية، حيث أصبحت البنوك أعمدة الإقتصاد الوطني في رفع انتاجية العمل الإقتصادي؛

- أن مؤشر لوغاريتم نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو

معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0003)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 13.69%؛

– أن مؤشر لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 50.74%؛

– أن مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 46.94%؛

– أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0002)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 5.64%؛

– أن مؤشر التحرير المالي والمصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا.

**التوصيات:**

– تحسين الظروف الإقتصادية والسياسية وتوفير تسهيلات التي تساهم على جلب الاستثمار الأجنبي؛

– عدم تدخل الدولة في النشاط المالي والمصرفي وتعزيز دور البنك المركزي وهيئات مراقبة الجهاز المصرفي في الإشراف ومراقبة القطاع المصرفي تجنبا للأزمات المصرفية؛

– خوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: الكتب**

1. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2. سنوسي علي: **محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2014-2015).

3. مبروك رايس: **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

**ثانيا: الرسائل الجامعية**

4. أسيا قاسمي: **أثر العولمة المالية على تطور جودة الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، (2014-2015).

5. بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

6. بناني فتيحة: **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، 2008-2009.

7. بورمية هشام: **النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج العولمة المالية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (2008 2009).

8. تيقان عبد اللطيف: **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرر المصرفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2016-2017).

9. دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1980– 2013** –، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

10. سهام مخلوفي: **دور تحرر القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية الجزائر والأردن (2000–2014)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2015–2016).

11. عادل زقرير: **أثر تطور الجهاز المصرفي علي النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014–2015).

12. عبد الرزاق سلام: **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، (2011–2012).

13. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، 2013.

**ثالثا: المجلات والملتقيات**

14. ازهار عبد الصبار، **اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي (2000–2011)**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد، الحادي عشر، العراق.

15. بربري محمد امين، طرشي محمد: **التحرير المالي والمصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة،11–12 مارس 2008.

16. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: **دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات**، الشلف، أيام 12، 13، 2004/14.

17. دحماني محمد ادريوش – ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**، جامعة سطيف، (11-12) مارس 2013.

18. أبو دلال علي، سعداني محمد، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية المركز الجامعي جيجل، ماي 25.

19. علي عبد الزهور حسن- عبد الطيف حسن شومار، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج الناتج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد34، 2013.

20. عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العرق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، جامعة بغداد، العراق، 2001.

**رابعا: المواقع الإلكترونية**

21. http://data.albankaldawli.org
22. http://www.bank-of-algeria.dz
23. http://www.ons.dz
24. https://www.theglobaleconomy.com

# الملاحق

**الملحق رقم (1): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج *ARDL* للنموذج**

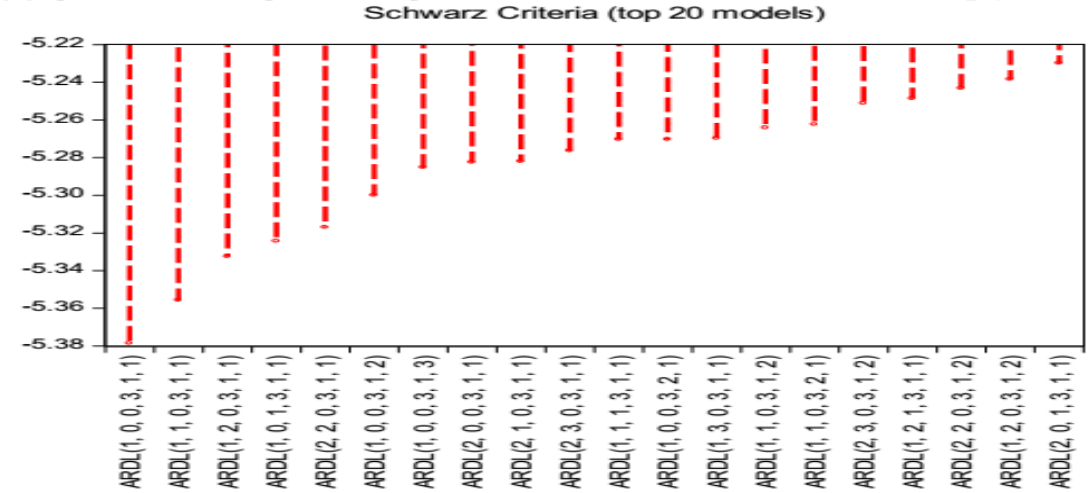


**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

**الملحق رقم (2): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 6.531452 | Prob. F(18,1) | 0.2998 |
| Obs*R-squared | 31.73011 | Prob. Chi-Square(18) | 0.0237 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/04/15 Time: 10:01
Sample: 1983 2014
Included observations: 32
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LY(-1) | 0.948340 | 1.189956 | 0.796954 | 0.5716 |
| LDB | -0.029430 | 0.032011 | -0.919354 | 0.5267 |
| LINV | 0.306361 | 0.426939 | 0.717577 | 0.6038 |
| LGOV | -0.003212 | 0.042156 | -0.076186 | 0.9516 |
| LGOV(-1) | -0.148854 | 0.227918 | -0.653103 | 0.6317 |
| LGOV(-2) | 0.129394 | 0.174211 | 0.742741 | 0.5933 |
| LGOV(-3) | -0.211916 | 0.313316 | -0.676363 | 0.6214 |
| LOUV | 0.024691 | 0.015819 | 1.560833 | 0.3627 |
| LOUV(-1) | -0.079899 | 0.103966 | -0.768508 | 0.5829 |
| LINF | 0.025042 | 0.046571 | 0.537718 | 0.6859 |
| LINF(-1) | -0.022096 | 0.043956 | -0.502687 | 0.7035 |
| DFB1990 | -0.133112 | 0.170335 | -0.781471 | 0.5777 |
| C | -8.572275 | 10.79374 | -0.794190 | 0.5727 |
| RESID(-1) | -2.119283 | 1.221517 | -1.734961 | 0.3329 |
| RESID(-2) | -5.484253 | 5.421518 | -1.011572 | 0.4963 |
| RESID(-3) | -6.674343 | 7.444248 | -0.896577 | 0.5347 |
| RESID(-4) | -14.63838 | 16.77023 | -0.872879 | 0.5431 |
| RESID(-5) | -21.78298 | 27.79074 | -0.783821 | 0.5768 |
| RESID(-6) | -27.94544 | 36.47938 | -0.766061 | 0.5838 |
| RESID(-7) | -35.19017 | 47.94471 | -0.733974 | 0.5969 |
| RESID(-8) | -44.69622 | 60.39955 | -0.740009 | 0.5944 |
| RESID(-9) | -43.88456 | 60.11537 | -0.730006 | 0.5986 |
| RESID(-10) | -47.90387 | 64.89690 | -0.738153 | 0.5952 |
| RESID(-11) | -50.05979 | 71.12437 | -0.703835 | 0.6096 |
| RESID(-12) | -54.73570 | 79.85402 | -0.685447 | 0.6175 |
| RESID(-13) | -63.42275 | 92.77219 | -0.683640 | 0.6182 |
| RESID(-14) | -78.11372 | 113.9152 | -0.685718 | 0.6173 |
| RESID(-15) | -74.14495 | 109.8144 | -0.675184 | 0.6219 |
| RESID(-16) | -58.82079 | 89.17366 | -0.659621 | 0.6288 |
| RESID(-17) | -35.23644 | 55.28844 | -0.637320 | 0.6388 |
| RESID(-18) | -9.152719 | 15.03065 | -0.608937 | 0.6518 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.991566 | Mean dependent var | -2.11E-15 |
| Adjusted R-squared | 0.738543 | S.D. dependent var | 0.008260 |
| S.E. of regression | 0.004224 | Akaike info criterion | -9.624505 |
| Sum squared resid | 1.78E-05 | Schwarz criterion | -8.204573 |
| Log likelihood | 184.9921 | Hannan-Quinn criter. | -9.153838 |
| F-statistic | 3.918871 | Durbin-Watson stat | 2.870818 |
| Prob(F-statistic) | 0.382855 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

**الملحق رقم (3): نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.904869 | Prob. F(12,19) | 0.5589 |
| Obs*R-squared | 11.63724 | Prob. Chi-Square(12) | 0.4752 |
| Scaled explained SS | 3.689138 | Prob. Chi-Square(12) | 0.9884 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/04/15 Time: 10:05
Sample: 1983 2014
Included observations: 32

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.000493 | 0.003264 | -0.151007 | 0.8816 |
| LY(-1) | 4.32E-05 | 0.000343 | 0.125957 | 0.9011 |
| LDB | 8.87E-06 | 2.79E-05 | 0.318149 | 0.7538 |
| LINV | -4.05E-05 | 7.23E-05 | -0.560658 | 0.5816 |
| LGOV | 0.000283 | 0.000176 | 1.604081 | 0.1252 |
| LGOV(-1) | -0.000137 | 0.000186 | -0.735348 | 0.4711 |
| LGOV(-2) | -0.000205 | 0.000192 | -1.071097 | 0.2975 |
| LGOV(-3) | 1.26E-05 | 0.000166 | 0.075488 | 0.9406 |
| LOUV | 7.54E-05 | 0.000173 | 0.434444 | 0.6689 |
| LOUV(-1) | -0.000193 | 0.000163 | -1.185913 | 0.2503 |
| LINF | 1.71E-05 | 2.40E-05 | 0.712076 | 0.4851 |
| LINF(-1) | -3.72E-06 | 2.76E-05 | -0.134551 | 0.8944 |
| DFB1990 | 4.21E-05 | 8.99E-05 | 0.467654 | 0.6454 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.363664 | Mean dependent var | 6.61E-05 |
| Adjusted R-squared | -0.038233 | S.D. dependent var | 9.01E-05 |
| S.E. of regression | 9.18E-05 | Akaike info criterion | -15.46355 |
| Sum squared resid | 1.60E-07 | Schwarz criterion | -14.86809 |
| Log likelihood | 260.4168 | Hannan-Quinn criter. | -15.26617 |
| F-statistic | 0.904869 | Durbin-Watson stat | 2.433279 |
| Prob(F-statistic) | 0.558915 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

**الملحق رقم (4): اختبار الحدود "$Bounds\ Test$" لنموذج $ARD$ النموذج (2)**

ARDL Bounds Test
Date: 11/04/15 Time: 10:07
Sample: 1983 2014
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

| Test Statistic | Value | k |
|---|---|---|
| F-statistic | 7.881379 | 5 |

Critical Value Bounds

| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
|---|---|---|
| 10% | 2.26 | 3.35 |
| 5% | 2.62 | 3.79 |
| 2.5% | 2.96 | 4.18 |
| 1% | 3.41 | 4.68 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

**الملحق رقم (5): تقدير نموذج $ARDL$ بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (2)**

Test Equation:
Dependent Variable: D(LY)
Method: Least Squares
Date: 11/04/15 Time: 10:07
Sample: 1983 2014
Included observations: 32

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LGOV) | 0.008296 | 0.035415 | 0.234246 | 0.8173 |
| D(LGOV(-1)) | -0.046431 | 0.028893 | -1.606993 | 0.1245 |
| D(LGOV(-2)) | -0.080355 | 0.030957 | -2.595673 | 0.0177 |
| D(LOUV) | 0.033969 | 0.031592 | 1.075243 | 0.2957 |
| D(LINF) | -0.006046 | 0.004296 | -1.407403 | 0.1755 |
| DFB1990 | -0.013208 | 0.016797 | -0.786290 | 0.4414 |
| C | 2.171324 | 0.706404 | 3.073772 | 0.0062 |
| LDB(-1) | 0.005767 | 0.005270 | 1.094354 | 0.2875 |
| LINV(-1) | -0.002811 | 0.016118 | -0.174405 | 0.8634 |
| LGOV(-1) | 0.107610 | 0.057170 | 1.882279 | 0.0752 |
| LOUV(-1) | 0.111987 | 0.025355 | 4.416700 | 0.0003 |
| LINF(-1) | -0.015703 | 0.005037 | -3.117327 | 0.0057 |
| LY(-1) | -0.221198 | 0.073986 | -2.989733 | 0.0075 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.743812 | Mean dependent var | 0.005840 |
| Adjusted R-square | 0.582008 | S.D. dependent var | 0.024847 |
| S.E. of regression | 0.016064 | Akaike info criterion | -5.133283 |
| Sum squared resid | 0.004903 | Schwarz criterion | -4.537828 |
| Log likelihood | 95.13253 | Hannan-Quinn criter. | -4.935907 |
| F-statistic | 4.597012 | Durbin-Watson stat | 2.036833 |
| Prob(F-statistic) | 0.001599 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

**الملحق رقم (6): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي**

**Plot of Cumulative Sum of Recursive Residuals**
**Plot of Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals**

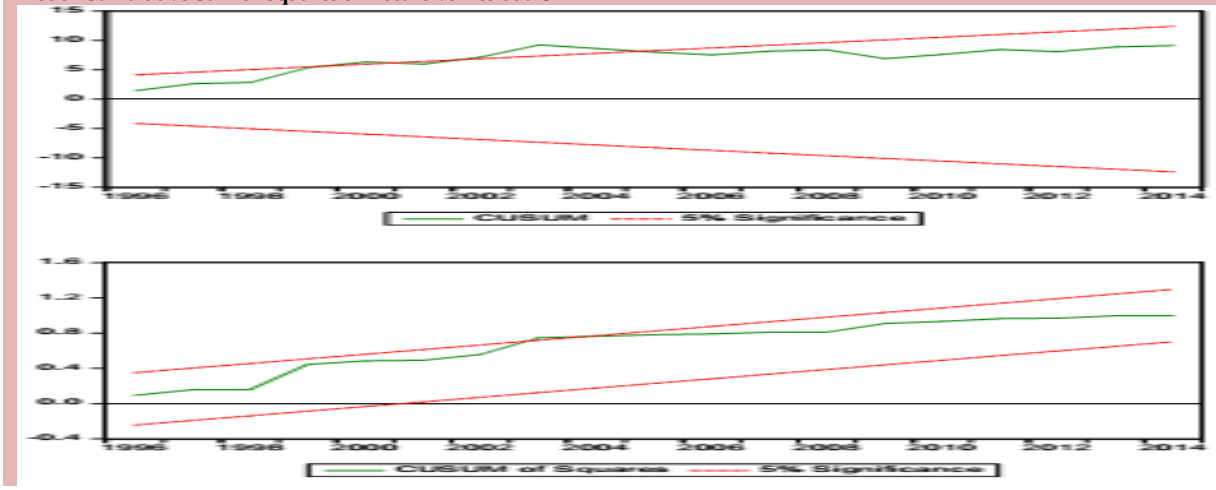


**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

# الفهارس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-1 | يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية | 9 |
| 02-1 | ملخص لأهم الدراسات السابقة | 28 |
| 01-2 | أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 90-10 من 2001 إلى 2010 | 36 |
| 02-2 | يوضح أهم التعديلات لقانون النقد والقرض من 2013 إلى 2014 | 37 |
| 03-2 | يوضح أهم تعديلات قانون النقد والقرض من 2015 إلى 2017 | 38 |
| 04-2 | تطور الموارد المجمعة لدى المصرف العمومية (بما فيها صندوق التوفير والمصارف الخاصة) | 40 |
| 05-2 | توزيع القروض حسب المصارف العمومية بما فيها صندوق التوفر والمصارف الخاصة | 41 |
| 06-2 | يوضح توزيع القروض حسب فترة النضج | 42 |
| 07-2 | صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة | 50 |
| 08-2 | نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فوللر المطور ($ADF$) | 53 |
| 09-2 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج $ARDL$ للنموذج | 55 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-2 | هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي | 39 |
| 02-2 | يوضح تطور الودائع بالدينار والقرض الداخلي للمصارف | 43 |
| 03-2 | اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي | 62 |

# فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج $ARDL$ للنموذج | 72 |
| 02 | نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج | 72 |
| 03 | نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج | 73 |
| 04 | اختبار الحدود "$Bounds\ Test$" للنموذج $ARD$ النموذج (2) | 73 |
| 05 | تقدير نموذج $ARDL$ بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (2) | 74 |
| 06 | اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي | 74 |

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | I |
| الملخص باللغة العربية | II |
| الملخص باللغة الأجنبية | III |
| المقدمة العامة | أ |
| **الفصل الأول**<br>**ماهية التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي** | |
| تمهيد | 8 |
| المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي | 9 |
| المطلب الأول: المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي (المفهوم – المقاييس) | 9 |
| الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي | 9 |
| الفرع الثاني: الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي | 10 |
| الفرع الثالث: الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية | 11 |
| المطلب الثاني: المطلب الثاني: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي | 12 |
| الفرع الأول: : مصادر النمو الاقتصادي | 12 |
| الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي | 14 |
| المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول التحرير المصرفي | 16 |
| المطلب الأول: ماهية التحرير المصرفي | 16 |
| المطلب الثاني: مبادئ وإجراءات التحرير المصرفي | 19 |
| المطلب الثالث: العلاقات بين تحرير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي | 20 |
| المطلب الرابع: المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة التحرير المالي والمصرفي | 22 |
| المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول علاقة التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي | 26 |
| المطلب الأول: دراسة (عادل زقرير 2015) | 26 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: دراسة (سهام مخلوفي 2016) | 27 |
| المطلب الثالث: دراسة (شكوري سيدي محمد 2006) | 27 |
| المطلب الرابع: دراسة (بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام) | 28 |
| خلاصة الفصل | 29 |
| **الفصل الثاني**<br>**دراسة قياسية لأثر التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2014)** | |
| تمهيد | 32 |
| المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر (1980-2014) | 33 |
| المطلب الأول: أهم الإصلاحات المصرفية في الجزائر قبل 1990 | 33 |
| الفرع الأول: اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري (1986-1988) | 33 |
| المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون 90-10 | 35 |
| الفرع الأول: قانون النقد والقرض 90-10 | 35 |
| الفرع الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض | 36 |
| المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرص 90-10 | 38 |
| الفرع الأول: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 90-10 | 38 |
| الفرع الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي | 41 |
| المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري | 42 |
| الفرع الأول: الموارد المجمعة | 42 |
| الفرع الثاني: القروض الموزعة | 43 |
| الفرع الثالث: توزيع القروض حسب فترة النضج | 44 |
| الفرع الرابع: صلابة القطاع المصرفي | 46 |
| المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) | 47 |
| المطلب الأول: نبذة حول نموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) | 47 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) | 47 |
| الفرع الثاني: خصائص وإجراءات ARDL | 50 |
| المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة | 52 |
| المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) باستخدام نموذج الابطاء الزمني الموزع $ARDL$ | 53 |
| الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج | 53 |
| الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج | 57 |
| خلاصة الفصل | 65 |
| الخاتمة | 67 |
| قائمة المصادر والمراجع | 70 |
| **الفهارس** | |
| فهرس الجداول | 78 |
| فهرس الأشكال | 79 |
| فهرس الملاحق | 80 |
| فهرس المحتويات | 81 |